500,8 ألف «كارت بنكي» صدرت خلال أول 3 أشهر من 2026

الكويت تسرّع التحول إلى «الدفع الإلكتروني»
112,6 ألف جهاز دفع و7,72 ملايين بطاقة مصرفية سارية

■ بطاقات الائتمان «ڤيزا وماستر» تتجاوز 1,75 مليون بطاقة ■ 5,97 ملايين بطاقة سحب مدينة مرتبطة بالحسابات البنكية ■ أجهزة السحب الآلي التابعة للبنوك تستقر عند 2330 جهازاً

أحمد مغربي

لم يعد التحول نحو الدفع الإلكتروني في الكويت مجرد تطور تقني أو خيار مصرفي إضافي، بل أصبح تحولا اقتصاديا متكاملا تعكسه الأرقام بشكل مباشر قبل أن يظهر في سلوك المستهلك. فخلال فترة زمنية قصيرة نسبيا أعادت البطاقات البنكية وأجهزة السداد رسم ملامح الإنفاق والاستهلاك في السوق المحلي، لتتحول المعادلة تدريجيا من هيمنة «الكاش» إلى صعود «الدفع الإلكتروني» كخيار رئيسي. هذا التحول لا يرتبط فقط بتطور التكنولوجيا، بل يعكس تغيرا هيكليا في نمط التعاملات اليومية للأفراد والشركات، مدفوعا بتوسع البنية التحتية، وسهولة الوصول للخدمات، وتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية. وفيما لايزال النقد حاضرا، إلا أن المؤشرات الصادرة عن بنك الكويت المركزي تؤكد تراجع وزنه النسبي لصالح أدوات دفع أكثر كفاءة وانتشارا، في ظل نمو متزامن لأجهزة نقاط البيع، واستقرار أجهزة السحب الآلي، وتوسع قاعدة البطاقات البنكية السارية.

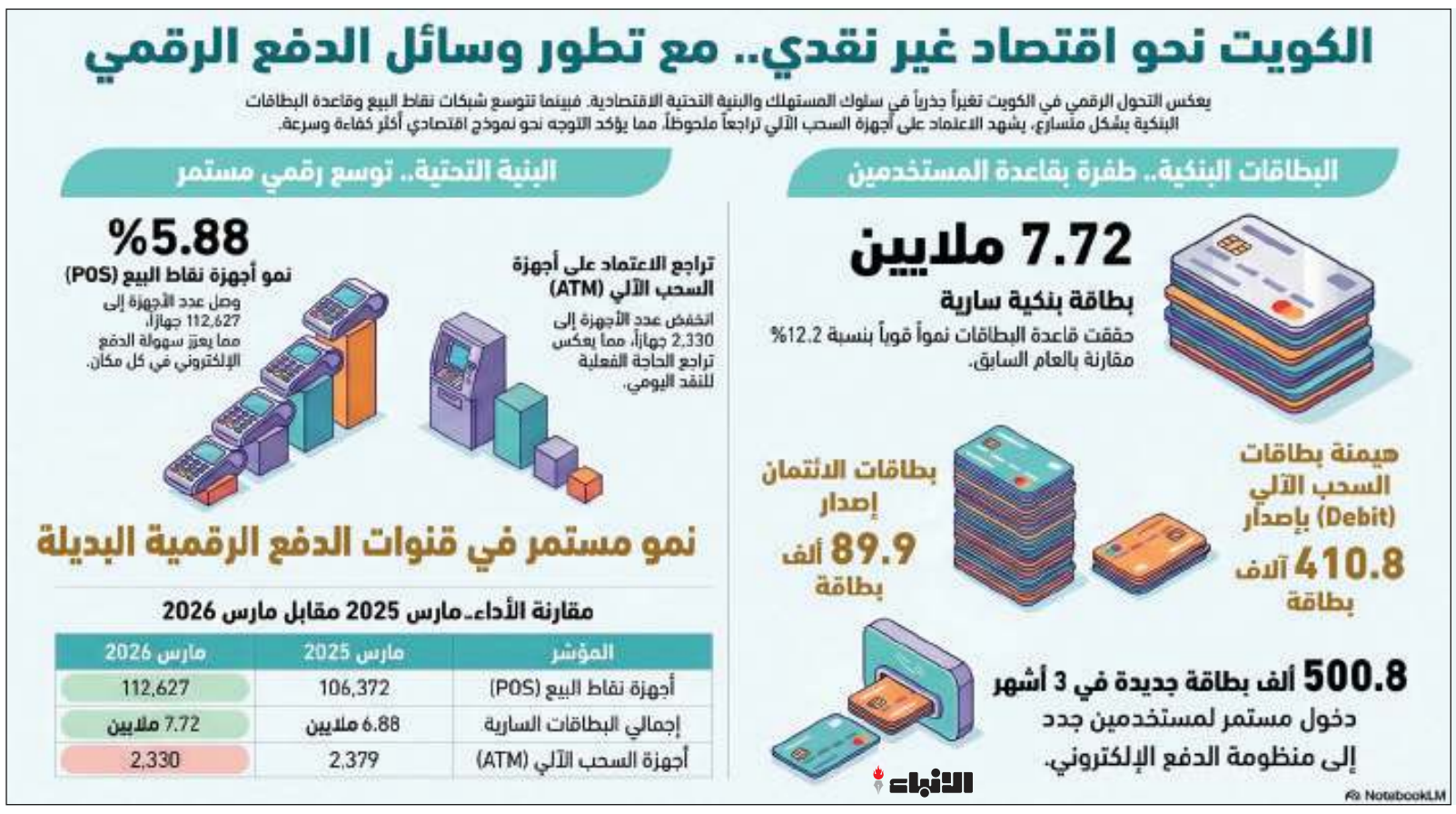

البداية من البنية التحتية، حيث تظهر الأرقام أن عدد أجهزة نقاط البيع (أجهزة السداد الآلي) بلغ 112,627 جهازا بنهاية شهر مارس 2026، مقارنة بـ 106,372 أجهزة في مارس 2025، بزيادة بلغت 6255 جهازا، ونمو نسبته 5,88٪، وهذه الزيادة لا تعني فقط ارتفاع عدد الأجهزة، بل تعني أن «الدفع بالكارت البنكي» أصبح متاحا في نطاق أوسع من المحلات والمطاعم والخدمات، بما يجعل استخدام «الكاش» أقل ضرورة في تفاصيل الحياة اليومية.

وعند النظر إلى حركة الربع الأول من عام 2026 يتضح مسار التوسع بصورة أدق، إذ بلغ عدد أجهزة نقاط البيع 111,138 جهازا في يناير 2026، ثم ارتفع إلى 112,538 جهازا في فبراير، وصولا إلى 112,627 جهازا في مارس، بما يعكس توسعا تدريجيا مستمرا في شبكة المدفوعات الإلكترونية داخل السوق المحلي، حتى مع تباطؤ وتيرة النمو النسبي مقارنة ببداية العام.

في المقابل، تقدم أجهزة السحب الآلي (ATM) قراءة مختلفة، باعتبارها مؤشرا تراكميا، فقد بلغ عددها 2330 جهازا بنهاية مارس 2026، مقارنة بـ 2379 جهازا في مارس 2025، بانخفاض قدره 49 جهازا ونسبته 2,06٪، وخلال الربع الأول من 2026، تراجع العدد من 2343 جهازا في يناير إلى 2336 جهازا في فبراير، ثم إلى 2330 جهازا في مارس، وهو ما يعكس إعادة توازن في هيكل الخدمات المصرفية بين النقدي والرقمي، مع تراجع الحاجة النسبية للسحب النقدي.

البطاقات المصرفية

وعند الانتقال إلى البطاقات البنكية يظهر الوجه الآخر لهذا التحول، فقد بلغ إجمالي البطاقات المصدرة خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 500,8 ألف بطاقة، مقارنة بـ 489,3 ألف بطاقة في الربع الأول من عام 2025، بزيادة بلغت 11,5 ألف بطاقة، ونمو نسبته 2,35٪، وهو نمو يعكس استمرار دخول مستخدمين جدد إلى منظومة الدفع (Debit Cards) تستحوذ على الحصة الأكبر، بإجمالي 410,8 آلاف بطاقة خلال الربع الأول، مقابل 89,9 ألف بطاقة ائتمان (MASTER ـ VISA)، ما يعكس استمرار اعتماد الأفراد على أرصدتهم المباشرة في الإنفاق اليومي مقابل استخدام محدود نسبيا للأدوات الائتمانية.

أما الصورة الأكبر فتظهر عند النظر إلى إجمالي البطاقات السارية، باعتبارها المؤشر الأوضح على حجم السوق، فقد بلغ إجمالي البطاقات السارية 7,72 ملايين بطاقة بنهاية مارس 2025، بزيادة بلغت 845,4 ألف بطاقة، ونمو نسبته 12,2٪، وهو ما يعكس توسعا فعليا في قاعدة المستخدمين النشطين للبطاقات البنكية. وتتوزع هذه البطاقات السارية بين 5,971 ملايين بطاقة سحب مدينة (Debit Cards) و1,755 مليون بطاقة ائتمان، ما يؤكد أن العمود الفقري للمدفوعات اليومية في الكويت لايزال قائما على الحسابات البنكية المباشرة، مع بقاء بطاقات الائتمان في موقع مكمل ضمن هيكل الاستخدام المالي.

وعند قراءة هذه المؤشرات بشكل متكامل، يتضح أن التحول لا يحدث في زاوية واحدة فقط، بل عبر منظومة مترابطة، فزيادة أجهزة نقاط البيع تعني سهولة الدفع الإلكتروني في كل مكان، وتراجع أجهزة السحب يعكس انخفاض الحاجة للنقد، وارتفاع البطاقات السارية يؤكد أن المستخدم أصبح يعتمد على البطاقة بشكل مستمر، وليس كخيار بديل مؤقت. كما يرتبط هذا التحول بنمو التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، حيث أصبحت البطاقة البنكية الوسيلة الأساسية للدفع عبر التطبيقات والمتاجر الإلكترونية، وهو ما يعزز من ترسيخ استخدامها كأداة مالية يومية في مختلف أنماط الاستهلاك. في المحصلة، لم يعد التحول نحو اقتصاد أقل اعتمادا على النقد مجرد توجه مستقبلي، بل أصبح واقعا مدعوما بالأرقام. ومع استمرار هذا الاتجاه، تمضي الكويت نحو نموذج اقتصادي أكثر كفاءة، قائم على السرعة والمرونة وتقليل التعاملات النقدية، مدعوما ببنية تحتية متطورة وسلوك استهلاكي يتكيف بسرعة مع أدوات الدفع الحديثة.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الأولى للوساطة المالية ش.م.ك (مقفلة) («الأولى للوساطة») أن يعلن للمساهمين الكرام عن موعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والذي تقرر عقده في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 24 مايو 2026، علماً بأن الاجتماع سوف يتم عقده من خلال النظام الإلكتروني للجمعيات العامة وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. تلاوة تقرير الحوكمة متضمناً تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.
2. تلاوة تقرير لجنة التدقيق للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.
4. مناقشة تقرير مراقب حسابات الشركة الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.
5. مناقشة البيانات المالية المجمعة المدققة والحسابات الختامية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 واعتمادها والمصادقة عليها.
6. استعراض التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة مباشرة وغير مباشرة التي سوف تتم خلال السنة المالية التي ستنتهي كما في 31 ديسمبر 2026.
7. استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية، وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (إن وجدت).
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية لمساهمي الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بإجمالي مبلغ قدره 605,000 دينار كويتي (ستمائة وخمسة آلاف دينار كويتي)، أي ما نسبته 5% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (بواقع 5 فلس للسهم الواحد).
9. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن صرف مبلغ (30,000 دينار كويتي) مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. والموافقة على صرف بدل حضور لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والعضو المستقل عن اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك اجتماعات اللجان المنبثقة منه للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
10. الموافقة على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
11. تعيين/إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 مع مراعاة مدة التغيير الالزامي لمراقبي حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
12. انتخاب مجلس إدارة جديد بما فيهم العضو المستقل لمدة ثلاث سنوات وتحديد مكافآتهم.

ولذلك يرجى من السادة المساهمين زيارة الموقع الالكتروني للشركة الكويتية للمقاصة (www.maqasa.com) والاطلاع على دليل سياسات وإجراءات الجمعيات العامة من خلال الأنظمة الإلكترونية واتباع الإجراءات اللازمة للتسجيل في النظام الإلكتروني حتى يتسنى للمساهمين الاطلاع على كافة المستندات ذات العلاقة ببنود جدول الأعمال، وحضور الاجتماع من خلال النظام، والتصويت على بنود الجمعية العامة العادية والذي سوف يكون مقتصراً فقط على التصويت الإلكتروني، علماً بأنه سوف يبدأ اعتباراً من يوم الأحد الموافق 17 مايو 2026 وحتى إغلاق المشاركة لكل بند من بنود الاجتماع من قبل مدير النظام يوم الجمعية الموافق 24 مايو 2026.

أما بالنسبة للمساهمين الذين سبق لهم التسجيل بالنظام الإلكتروني فيمكنهم الاطلاع على المستندات والتصويت مباشرة على النظام.

في حال وجود أي استفسارات يمكنكم التواصل معنا عبر الهاتف على الرقم 24954454 او البريد الإلكتروني investors@oulawasata.com.kw

ملاحظة: في حال عدم اكتمال النصاب سوف يؤجل الاجتماع إلى الساعة 10:00 من صباح يوم الأحد الموافق 07 يونيو 2026 للنظر في ذات جدول الأعمال.

www.oulawasata.com.kw
Tel.: +965 2495 4444
Fax: +965 2246 9607
Oula Wasata الأولى للوساطة

تتويج 31 فائزاً بجوائز نقدية قيمتها 130 ألف دينار

«بيت التمويل» يعلن فائزي سحوبات «الحصاد» و«الرابح» الشهرية

مسؤولو «بيت التمويل» وشركات التدقيق خلال إجراء السحوبات

أعلن بيت التمويل الكويتي عن أسماء الفائزين في سحوبات حسابي «الحصاد» و«الرابح» الشهرية، وذلك عن شهر أبريل 2026، التي يقدم من خلالها حساب «الحصاد» جوائز قيمتها الإجمالية 3 ملايين دينار سنويا، فيما يقدم حساب «الرابح» 1000 دينار لـ 30 رابحا شهريا في خطوة تعزز دور البنك في مكافأة عملائه على ولائهم وثقتهم.

وقد أجرى البنك سحبين، توج من خلالها 31 فائزا بجوائز نقدية قيمتها 130 ألف دينار، وقد توزعت الجوائز على النحو التالي: حساب «الحصاد»: نتج عنه فائزا واحدا بمبلغ 100 ألف دينار، وحساب «الرابح»: نتج عنها 30 فائزا بمبلغ 1000 دينار لكل منهم. كما يمكن الاطلاع على أسماء الفائزين في السحوبات عبر الحسابات الرسمية للبنك على منصات التواصل الاجتماعي، وتحمل الحملة الجديدة على حساب «الحصاد» معها جوائز ضخمة، تتوجها الجائزة الكبرى البالغة 1,5 مليون دينار، إضافة إلى جائزة نصف سنوية بقيمة 500 ألف دينار، وجائزة شهرية بقيمة 100 ألف دينار.

وتعتبر هذه الحملة الجديدة من جوائز حساب «الحصاد» سارية اعتبارا من شهر يناير للعام الجاري، لتكون بمثابة مفاجأة سارة للعملاء بالتزامن مع استئناف حملات السحوبات التي تتم على الحسابات الاستثمارية والتي تجري تحت إشراف جهات تدقيق مستقلة استعان بها البنك لضمان أعلى مستويات النزاهة والشفافية.

ويهتم بيت التمويل الكويتي بتطوير مزايا حساب «الحصاد»، والذي يعد من أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك نظرا لما حققه من إقبال لافت وما حظي به من ثقة كبيرة من العملاء.

ويمنح حساب «الحصاد» فرصا متزايدة للفوز حيث يحصل كل عميل على فرصة واحدة لكل 50 دينارا، وتزيد هذه الفرص كلما زاد العميل من مدة احتفاظه برصيده، ليصبح الطريق إلى لقب «مليونير بيت التمويل» أقرب وأكثر واقعية. وبالنسبة لحساب «الرابح» فهو حساب مخصص لتحويل الراتب، يشترط لدخول السحب أن يقوم العميل بإيداع ثلاثة رواتب خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق موعد السحب، إضافة إلى اشتراط ألا يقل الحد الأدنى لرصيد الحساب عن 50 دينارا بنهاية كل شهر من الأشهر الثلاثة نفسها، ويؤهل الحساب العملاء للدخول في السحوبات الشهرية بقيمة 1000 دينار لعدد 30 فائزا شهريا.

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم أفضل المنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء، وتمنحهم فرصا مميزة للفوز بجوائز نقدية ضخمة مما يزيد من جاذبية الحساب كخيار ادخاري واستثماري، ويقوم حساب «الحصاد» على مبدأ الوكالة بالاستثمار، ويستثمر البنك رصيد الحساب بأكمله بمعدل ربح متوقع ومتفق عليه مسبقا مع العميل بالإضافة لحملة السحوبات والجوائز التي تقام بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي.

ويمكن للعملاء فتح حسابي «الحصاد» و«الرابح» من خلال الفروع المصرفية، وخدمة «KFHonline»، وأجهزة الصرف الآلي والاستفادة من الفرص المميزة التي توفرها، والتي تمنحهم إمكانية الفوز بجوائز قيمة في السحوبات القادمة، إلى جانب المزايا المتنوعة التي يقدمها البنك عبر منتجاته وخدماته المصرفية، والتي تلبي تطلعاتهم وتعزز تجربتهم المصرفية.

«الشال»: 4,9 مليارات دينار مشتريات الكويتيين بالبورصة في 4 أشهر

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن المستثمرين الكويتيين أكبر المتعاملين في بورصة الكويت، إذ اشتروا أسهما بقيمة 4,9 مليارات دينار في الفترة من الأول من يناير وحتى 30 أبريل 2026 وفقا لجنسية وفئة المتداولين مستحوذين بذلك على 82٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة مقابل 85,1٪ للفترة ذاتها من عام 2025.

وأظهر تقرير الشال استنادا على أرقام حديثة صادرة من الشركة الكويتية للمقاصة ان المستثمرين الكويتيين باعوا أسهما بقيمة 4,78 مليارات دينار مستحوذين بذلك على 80٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة مقابل 87,8٪ ليبلغ صافي تداولاتهم (الوحيدون شراء) بنحو 121,92 مليون دينار. وأوضح أن نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة بلغت نحو 18٪ مقارنة مع 10,8٪ وباعوا ما قيمته 1,08 مليار دينار وقيمة أسهمهم المشتراة بلغت نحو 982,4 مليون دينار أي ما نسبته 16,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة مقارنة مع 13,4٪ ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا بنحو 95,6 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى ان نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة بلغت نحو 2٪ مقابل 1,4٪ أي ما قيمته 119,49 مليون دينار، كما بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 1,6٪ مقابل 1,5٪ أي ما قيمته 93,2 مليون دينار ليبلغ صافي تداولاتهم بيعا وبنحو 26,29 مليون دينار. وذكر أن التوزيع النسبي بين الجنسيات تغير عن سابقه إذ أصبح نحو 81٪ للكويتيين و17,2٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1,8٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بنحو 86,5٪ للكويتيين و12,1٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1,5٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق.